

الفصل الثاني

حقوق الطفل جيناً

obeykandi.com

الفصل الثاني

حقوق الطفل جنينا

تحدثنا في الفصل السابق عن مرحلة ما قبل النطفة وبيّنا فيها حقوق الطفل والتي تتركز في أمرين مهمين هما: حسن اختيار الزوجة، وحسن اختيار الزوج. أما هذه المرحلة (مرحلة الطفل جنينا) فسوف نتناول فيها ما خص به الإسلام الطفل من حقوق سواء كانت مباشرة تهتم به شخصيا، أو غير مباشرة تهتم بامه التي تحمله.

ونجمع هذه الحقوق (المباشرة وغير المباشرة) في عدة مظاهر هي:

أولا: مراعاة الشريعة الإسلامية للأُم الحامل جسديًا ونفسيًا؛

كعادة الشريعة الإسلامية التي لم تترك صغيرا ولا كبيرا إلا وحددت له حقه، وأعلمت بواجباته؛ نجدها تهتم بأُم الجنين نفسيًا وجسديًا؛ لأن في اهتمامها بالأُم اهتمامًا بالجنين نفسه، قال - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [النطلاق: ٤٦]، ويقول با حارث: ((إن واجب الوالد أن يعتنى بزوجته في فترة حملها عناية زائدة؛ لأنها تكون في حالة تحتاج لمن يهتم بها وللمن يعتنى بظروفها، فهي جسديًا متعبة من جرّاء حملها، ونفسيًا هي كذلك متعبة من التفكير في القادم الجديد، بل إنها تمر في حالات متقلبة من الحزن والفرح؛ لذا وجب على الأب مضاعفة صبره وجهده معًا بأن يجنبها كل ما يمكن أن يسوقها إلى الانفعال والضيق، إذ إن الانفعالات الحادة، والتوترات العصبية والنفسية للأُم يمكن أن تنتقل إلى الجنين، فقد ثبت ذلك علميًا))، كما يقول با حارث نقلًا عن أمين رويحة في ((ولذلك هذا الكائن المجهول)): كذلك فإن بعض المختصين قد أشاروا في هذا الجانب إلى أن ما يظهر على المولود من انفعالات الخوف والغضب والكسل وغيرها هو نتيجة للانفعالات والعوامل النفسية أثناء الحمل^(١).

(١) انظر: مسئولية الأب المسلم / ص ٥٢.

وتقول الدكتورة ليلي عبد الرشيد عطارة: ((ولكى تتغلب الأم الحامل على تناقضات حالتها النفسية وصراعاتها الانفعالية فينبغي أن تتقرب إلى الله - سبحانه وتعالى - بذكره، وقراءة القرآن الكريم أو استماعه... والصلاة، وهذه من شأنها أن تعيد لها هدوءها واستقرارها النفسي واتزانها الانفعالي: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأم الحامل إذا ابتعت من زوجها ثم إنجابها إرضاء لله - سبحانه وتعالى؛ فإنها حتماً تصبر وتحسب الأجر منه. وكلما كانت الأم الحامل قريبة من الله - عز وجل - كلما كان جنينها مستقراً هادئاً، وكلما ابتعدت عن منهج الله فتأزمت نفسياتها. كلما كان جنينوا قلقاً متوتراً^(١).

ثانياً: الشريعة الإسلامية تضع عن الحامل: الحريم والضرر؛ حرصاً على الجنين.

ونظراً لما تمر به الحامل من اضطراب فسيولوجي فضاءً عن الاضطراب النفسي، فالحالة الجسمية عندها تكون ضعيفة، والضغط غالباً ما يكون منخفضاً والحالة الصحية العامة غير مستقرة؛ وذلك لأنها أصبحت مسئولة عن نفسها وعن الجنين بداخلها، فهي مصدر غذائه ورعايته؛ ولذلك فإن ضعف الأم ينعكس على الجنين فيضعف.

وفي ظل هذه الآلام والمتاعب نجد الإسلام يأتى بظلاله العفوية لتشمل هذه المرأة المجهدة حرصاً عليها وعلى وليدها، فتجد الشارع الحكيم يضع عن الحبل على بعض الفرائض إذا كان في هذا إضرار بالجنين، فتختصر في شهر رمضان حتى ينتهي حملها وتمضي صومها في أيام أخرى؛ ليعتد الإسلام بذلك على صحة الجنين من الأضرار المحتملة.

(١) الجانب التطبيقي في التربية الإسلامية / ص ١٥٥.

ولقد نص الرسول ﷺ في بعض أحاديثه على هذا المعنى، فقال: «إن الله وضع عن المسافر نصف الصلاة، والصوم وعن الحبلَى والمرضع،^(١) فهل هناك حرص على مستقبل الطفل وحياته أعظم من هذا التوجيه النبوي الراشد؟»

ثالثاً: الشريعة الإسلامية تؤجل إقامة الحدود على الحامل حتى تضع حملها؛ وفي لطفٍ بديع، وسماحةٍ نادرة، ورحمةٍ غير مسبوقه يأتي الإسلام ليعرب عن نفسه ديناً للرحمة والرفق لمعتقيه.

فهذه امرأة قد ارتكبت جرماً ووقعت في الفاحشة، فأنت بجنينها في بطنها إلى الرسول ﷺ ليظهرها ويقيم عليها الحد بالرجم حتى الموت، وإذا برسول الله ﷺ يكشف النقاب عن وجهٍ سمح للإسلام لم تره المرأة من قبل، ولم تكن تخزن أنها ستراه، إذ برسول الله ﷺ يأمر بتأجيل إقامة الحد عليها حتى تضع حملها؛ حرصاً على جنينها الذي لا ذنب له ولا جريرة، فكيف يؤخذ بذنبها؟!

وفي هذا خير دليل على عناية الإسلام بالطفل جنيناً، وإليك أيها القارئ الحبيب الحديث كما رواه الإمام مسلم - رحمه الله - عن سليمان بن بريدة عن أبيه في شأن زنا ماعز والقامدية وفيه: «... ثم جاءت أي إلى النبي ﷺ امرأة من غامد من الأزدي فقالت: يا رسول الله طهرني، فقال: ويحك ارجعي فاستغصري الله وتوبى إليه، فقالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك، قال: وما ذلك؟ قالت: ((إنها حلى من الرذا، فقال: أنت؟ قالت: نعم، فقال لها: حتى تضعي ما في بطنك، قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت قال: فأتى النبي ﷺ فقال: قد وضعت الغامدية، فقال: إذا لا نرجمها ونذع ولدها صغيراً ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعد يا نبي الله، قال: فرجمها)).»

(١) رواه أبو داود وانظر: صحيح أبي داود للألباني (ج ٢٠٨٢) وكذلك صحيح مني الترمذي (ج ٢١١٥) وقال: حسن.

وفى رواية أخرى لمسلم أيضاً: «فلما ولدت آتته بالصبي فى خرقة قالت: هذا قد ولدته. قال: اذهبى فارضعيه حتى تظطميه، فلما فطمته آتته بالصبي فى يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبى الله قد فطمته وقد أكل الطعام، فدفعت الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها...»^(١).

وفى الحديث دلالة قاطعة على حماية الجنين والحفاظ عليه حتى ولو كان ابن زنا، فلو أن قتله جائز لأمر النبى بقتلها أول ما جاءته وهى حامل، بل تركها حتى وضعت ثم تركها حتى أظمتها ثم أتى بها فرجمت.

قال النووى فيه: ((أنه لا ترجم العبلى حتى تضع، سواء كان حملها من زنا أو غيره، وهذا مجمع عليه؛ لثلا يقتل جنينها، وكذا لو كان حدها الجلد وهى حامل لم تجلد بالإجماع حتى تضع))^(٢).

رابعاً: الشريعة الإسلامية تهتم بغذاء الأم وطفلها:

قال الله - تعالى: ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُدْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا حَنِياً ﴾ [مريم: ٢٥] قال العلماء: ((أكل الرطب للنفساء من أنفع الأغذية لها؛ نظراً إلى أن الله اختاره لمريم - عليها السلام -))^(٣)، ويؤكد الطب الحديث أن الرطب يُقَوِّى الرحم ويساعد على يسر الولادة، ويخفف نزيف الدم بعد الولادة، وعلى الأم أن تتجنب النشويات والسكريات والدهون خاصة فى الأشهر الأخيرة؛ وذلك حفاظاً على متوسط وزن الجنين^(٤).

(١) رواه مسلم / كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنى / (ج ١٦٩٥).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى / كتاب الحدود / باب حد الزنا (١/ ٢٦٥ - ٢٨٩).

(٣) أبو بكر الجزائرى / أيسر التفاسير من كلام العلى الكبير (٢/ ٢٠٣).

(٤) انظر: با حارث / مسئولية الأب المسلم / ص ٥٢.

خامساً: الشريعة الإسلامية تحرم الاعتداء على الطفل بالإجهاض والوآء وغير ذلك:

ومن الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للطفل جنيناً حفظ حياته داخل بطن أمه؛ فحرمت الاعتداء عليه بالإجهاض، والإجهاض فى اللغة يعنى: الإزلاق، ويطلق على إلقاء الحمل ناقص المدة، أو ناقص الخلق لا فرق بين حمل المرأة وغيرها، وسواء أكان الإلقاء بفعل فاعل أو تلقائياً، وله مترادفات، كالإسقاط والإلقاء والطرح والإملاص، وقال الجوهري فى الإجهاض: أجهضت الناقة: أى سقطت، فإن كان ذلك من عاداتها فهى مجهاض والولد مجهض وجهيض^(١).

((ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة إجهاض عن المعنى اللغوى وهو إلقاء الحمل ناقص المدة، غير أنهم يفرقون بين إلقاء الحمل تلقائياً وبين إلقائه بفعل فاعل فيجعلون من الثانى جريمة توجب العقوبة خلافاً للأول))^(٢).

ويقول الدكتور عباس شومان: ((إن للإجهاض أسباباً متنوعة من أهمها:

١ - قصد التخلص من الجنين؛ خوف الفاقة أو ضيق ذات اليد، وهو المنهى عنه بقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١].

٢ - قصد التخلص من الحمل؛ خوفاً من انقطاع لبن الأم عن طفلها الرضيع.

٣ - الخوف على الجنين من الإصابة بمرض أصاب أمه وأباه.

٤ - الخوف على حياة الأم إن كان الحمل يضر بصحتها.

٥ - إرادة التخلص من الجنين فى الحمل غير المشروع الذى نتج عن سفاح خشية الفضيحة. وغير ذلك من الأسباب التى تجعل إجهاض الجنين مقصوداً لذاته.

(١) راجع ابن منظور / لسان العرب (جهض)، والرازى / مختار الصحاح (جهض . سقط . ملص . طرح).

(٢) د. عباس شومان / إجهاض الحمل وما يترتب عليه من أحكام فى الشريعة الإسلامية / ص ٢٩.

وقد يكون إجهاض الجنين غير مقصود لذاته كما لو شربت الأم دواء أو حملت شيئاً ثقيلاً، أو شمت رائحة كريهة أعقبها إجهاض الجنين. وقد يتم هذا النوع من الإجهاض والذي لم يقصد به الإجهاض لذاته بواسطة غير الأم. كما لو اعتدى عليها شخص بالضرب أو التخويف فسرت الجناية إلى الجنين.

والخلاصة: إن إجهاض الجنين قد يكون مقصوداً، وقد يكون غير مقصود، وكلاهما قد يكون من الأم أو من غيرها، كما أن الإجهاض قد يكون بجنائية وقد يكون بغير جنائية^(١).

وقد أجمع المسلمون على أن إجهاض الجنين الشرعى بعد أن تنفخ فيه الروح لمجرد الحاجة التي لم تصل بعد إلى حد الضرورة يعتبر جريمة نكراء، يحرمه الإسلام تحريماً لا هوادة فيه، ويندد بمرتكبيه. كما تستنكره الإنسانية الحق، وتباه النفوس الشريفة... لأنه قتل للنفس التي حرم الله في قوله - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١] وهو شبيهه بالوآد الذي كان عند الجاهليين ولا يقل عنه فظاعة، وسوف يأتي ذكره بعد قليل، وقد قال الحق - سبحانه - مستكراً له: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨، ٩] وينطبق عليه تماماً قوله - تعالى -: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٠] وقد سئل رسول الله ﷺ عن: أى الذنب أعظم؟ فقال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، وأن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك. وأن تزاني حليلة جارك، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَتَامًا﴾ يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ﴿ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]^(٢).

(١) د. عباس شويمان / إجهاض الحمل وما يترتب عليه من أحكام في الشريعة الإسلامية / ص ٤٠.

(٢) انظر: د. محمد يعقوب خبيزة / (الإجهاض وحكمه في الشريعة) / مجلة الإحياء. المغرب / العدد ١١ / من ١١. والحديث أخرجه البخارى (ح ١٧٦١) ومسلم كتاب الإيمان (٢٧٤/١).

وأما الواد فهو دفن البنت وهي حية، يقال: وأدها الوائد يثدها وأداً، فهو وائد وهي مومودة ووئيد^(١) ونجد أن الله - عز وجل - قد شنع على الذين كانوا يدفنون بناتهم وهن على قيد الحياة، فقال - سبحانه -: ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير: ٨، ٩] وكان - من عادة الناس في الجاهلية أنهم يقتلون بناتهم خشية العار، وأبناءهم خشية الفقر، فأنزل الله - عز وجل -: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ أي: أطفالكم ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ أي: مخافة الفقر والفاقة، فأوصى - تعالى - بمنع ذلك، وقال متعهداً متكفلاً برزق الأولاد وآبائهم: ﴿ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾، وأخبر - سبحانه - أن قتل الأولاد ﴿ كَانَ خَطِئًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٣١] أي: إنمًا عظيمًا فكيف، يقدم عليه مؤمن^(٢).

سادساً: الشريعة الإسلامية تعاقب قاتل ولده بالخسران في الدنيا والآخرة، قال - تعالى -: ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

فحكم الله - عز وجل - بالسفاهة والخسران على قاتل ولده في الدنيا والآخرة؛ أما في الدنيا فخسروا أولادهم بقتلهم، وضيقوا عليهم في أموالهم فحرموا أشياء ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، وأما في الآخرة فيصيرون إلى أسوأ المنازل بكذبهم على الله^(٣).

سابعاً: الشريعة الإسلامية تلزم قاتل الجنين بدفع الدية؛

لم يكتفِ اهتمام الشرع الحنيف بالجنين حيث حرم إسقاطه بعد نفخ الروح فيه بل عاقب على ذلك، وأوجب على من يفعل ذلك خاطئاً دفع الدية الشرعية

(١) سائر التعريب (واد) (١٩١/٦).

(٢) انظر: أم بكر الجوزي / تفسير التمامير (١٩١/٣).

(٣) انظر: ابن كثير / تفسير القرآن العظيم (١٨٢/٢).

وتسمى «عُرَّة» أى يحرر عبداً أو أمة؛ كفارة إسقاطه لجنين الحامل؛ ولذلك كان أمر النبي ﷺ لمن رمت أختها فطرح جنينها أن تدفع لهم عبداً أو أمة، وهكذا إذا طُرح ميتاً، أما إذا طُرح حياً ثم مات، فإن الواجب فى ذلك دية الكبير وهى للذكر مائة بغير وللأنثى خمسون^(١).

ثامناً؛ الشريعة الإسلامية تحفظ حق الجنين فى الميراث؛

وإن كانت الشريعة الإسلامية قد اهتمت بحق الجنين من الناحية الجسمية؛ فقد اهتمت كذلك بحقوقه المالية فحفظت الشريعة له ميراثه حتى يولد، وذلك عن طريق تقسيم التركة على فرضه ذكراً ثم تقسم على فرضه أنثى، وحين تضع الحامل نطفه ما اقتطع له من التركة إن كان ذكراً، وكذلك إن كانت أنثى، أما إن كانت أنثى فنرد على الورثة نصف ما اقتطع له، وإن كانا ذكراً استرد من مجموع الورثة نصيب الولد الثانى؛ واحتياطاً للمحافظة على حقوق الحمل ومن معه من الورثة يعتبر فى حق الحمل أحسن الحالين، وفى حق من معه أسوأهما^(٢).

قال الإمام البغوى - رحمه الله -: ((لو مات إنسان ووارثه حَمَلٌ؛ يوقف له الميراث، فإن خرج حياً كان له، وإن خرج ميتاً فلا يورث منه بل لسائر ورثة الأول، فإن خرج حياً ثم مات يورث منه سواء استهل أو لم يستهل بعد أن وجدت فيه أماره الحياة من عطاس أو تنفس أو حركة دالة على الحياة))^(٣) فإذا استهل المولود يرث ماله، قال ﷺ: إذا استهل المولود ورث^(٤)، وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمِسْوَر بن مَخْرَمَةَ قالا: قضى رسول الله ﷺ: لا يرث الصبى حتى يستهل صارخاً، واستهلاله أن يصيح أو يعطس أو يبكى^(٥).

(١) انظر: مسلم بشرح النووي / كتاب القسامة / باب دية الجنين ووجوب الدية فى قتل الخطأ (٢٥٢/٤ - ٢٥٣).

(٢) انظر: على حسب الله / الميراث فى الشريعة الإسلامية / ٩٢ - ٩٤.

(٣) شرح السنة (٣٦٨/٨).

(٤) صحيح، رواه أبو داود وانظر: صحيح أبي داود (ح ٢٥٢٤).

(٥) انظر: الألبانى سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (١٥٢).

أما إذا كان الولد ولد ملاءنة أو زنى فلا يرث إلا من أمه وقرابتها والعكس؛ لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما في الملاءنة: ، أن ابنها كان ينسب إلى أمه فجرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها،^(١)(٢).

تاسعاً: الشريعة الإسلامية تستحب إخراج زكاة الفطر عن الجنين:

ويستحب للوالد أن يخرج عن الجنين صدقة الفطر، لما ورد عن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - أنه كان يخرجها عن الجنين، ويقول ابن قدامة - رحمه الله -: ((المذهب أن الفطرة (زكاة الفطر) غير واجبة على الجنين وهو مذهب أهل العلم... ولنا أن الجنين لم تتعلق به الزكاة كأجنة البهائم، ولأنه لم تثبت له أحكام الدنيا إلا في الإرث والوصية بشرط أن يخرج حيًّا، وإذا ثبت هذا فإنه يستحب إخراج الفطرة عنه؛ لأن عثمان - رضى الله عنه - كان يخرجها عنه ولأنها صدقة عمن لا تجب عليه، فكانت مستحبة كسائر صدقات التطوع))^(٣) هذا فيما يخص الجنين وأما المولود فإنها تجب في حقه وسوف نبين ذلك في مرحلة ما بعد الولادة - إن شاء الله تعالى ..
فياالعظمة هذا الدين إذ حفظ لهذه المضغة حقها وهي لا تزال في ظلمتها من قبل أن ترى نور الحياة}}



(١) انظر: فتح الباري / (ح ٦٧٤٨) حديث الملاءنة.

(٢) انظر: محمد بن عبد الله الشوكاني / الدرر المضية شرح الدرر البهية (٧٠٦/٢).

(٣) المغنى (٨٠/٢) بتصرف.